التسابق على الأخبار السيئة

عبدالله أحمد مرعي

لست أدري بسر هذا التسابق العجيب الذي تقوم به وسائل الإعلام المختلفة حول نشر وإذاعة الأخبار غير السارة والسعي إلى إظهارها بكل ما أوتيت من إمكانيات.. هل لأن كثرتها وتكرارية برامجها أفقدها ذلك البهاء الجمالي الذي كان يشد الجماهير إلى متابعتها والاستمتاع بجميع فقراتها السارة والضارة على حد سواء، أم لأن المسرات الخالية من الشوائب فارقت الناس ولم يعد لها مكاناً في حياتهم حتى يهتموا بها ويفردوا لها المساحات الكافية في ذواتهم.. سواءٌ كان الرأي الأول أو الثاني أو كلاهما صحيحين، فقد أديا إلى نتيجة واحدة هي زيادة الأخبار والبرامج والفقرات غير السارة وجذب النسبة الكبرى من المتابعين.. فيما يظل الساري منها مجرداً من أي اهتمام سواءً على المستوى الفردي أو المجتمعي.

لذلك نجد أن الأخبار السارة وإلى جانب ما تلاقيه من إهمال ولا مبالاة مهما كانت مهمة وجادة فإنها تعاني الكبت والتسييس والانحسارية القصوى التي تؤدي بها في الغالب إلى النسيان والاندثار التام.

على عكس الأخبار الضارة والسيئة المقززة التي قد تتعارض أحياناً مع مبادئ وقيم الدين الحنيف تجدها تلاقي إقبالاً كبيراً وترحاباً غير عادي منذ الوهلة الأولى لظهورها، فهي ما إن تقع أحداثها هنا أو هناك حتى تنتشر ماهيتها وتتناقل مجرياتها بسرعة فائقة نتيجة الرغبة الجامحة لتلقيها والترويج لمضامينها حتى وإن كانت مغلوطة أو غير مؤكد صحتها فإنها تستحوذ على المتلقين استحواذاً كبيراً.

ما هذا الإفلاس؟ وما هذا التراجع الذي وصلنا إليه؟؟ هل نحن ناقصون مثل هذه الأمور التي توحي بضخامة الوهن الذي أصاب الأمة وأحدث فيها كل هذا التردي؟!

ما الذي جرى يا تُرى؟؟ ما هذه بصفات المسلمين ولا من أخلاقهم، فالقنوات التلفزيونية والإذاعية والصحفية التي تنشر الأخبار المشينة والفاضحة والرديئة والملفقة هي التي تلاقي رواجاً وتجني الأرباح والشُهرة في حين يحل الكساد وتتفاقم الخسائر على ذوي الكلمة الجادة والمواضيع الهادفة التي تنفع الناس وتبصرهم على فهم الحقائق وتعاطيها بكل واقعية ومعرفية جدية.

إننا والله أمام ثورة حقيقية تفرض علينا كمسلمين التنبه لانعكاساتها والاستعداد لمواجهتها.. فالمستقبل لا يبشر بخير في ظل ما يواجه الأمة من تحديات.

أكدت أنه أثر تأثيراً بالغاً في النشاط العلمي:

دراسة إعلامية: الإنترنت ساعد على زيادة فرص الوصول إلى الإنتاج الفكري.. وضاعف سرعة الوصول إلى المعلومات.. ومنح الباحثين فرصة التعاون فيما بينهم

أوصت دراسة علمية بضرورة إنشاء موقع الكتروني لكل دورية بحيث يحتوي الموقع على استراتيجيات التحكيم وإجراءاته والهكيل التنظيمي لهيئة المحكمين وأسماء أعضاء الهيئة، وقواعد للتحكيم. ويضع إطارا لتقويم جودة الأبحاث. وتصميم نماذج للتحكيم تحدد المستوى الممتاز والمتوسط والضعيف للأعمال المقدمة، وتحديد مواصفات تنسيق البحث للمؤلفين، وتوضيح سياسة المجلة فيما إذا كانت جميع الأبحاث ترسل للتحكيم، ومعلومات عن طريقة اختيار المحكمين، وعدد محكمي كل بحث، وطول مدة التحكيم، والاجراءات التي تتبع في التحكيم، ومعايير تقويم الأبحاث، وطريقة اتخاذ القرار النهائي، وطريقة توصيل ملاحظات المحكم للمؤلف، وطريقة حل الخلاف بين المحكمين ونسبة الأبحاث المرفوضة.

تقرير/ عارف الأتام

وأشادت الدراسة المعنونة " آليات التحكيم للنشر العلمي" للدكتور مصطفى عبدالعاطي شحاته بضرورة إنشاء قواعد بيانات للمتخصصين في الجامعات والمراكز البحثية المختلفة ومؤهلاتهم وخبراتهم واعتماد هيئة دائمة من المحكمين المتخصصين في المجالات التي تغطيها الدورية لا تقل عن ٣٠ محكماً، تحدد أسماؤهم في هيئة تحرير الدورية لتوفير الوقت في عملية البحث عن محكمين للأعمال المقدمة للنشر.

وشددت الدراسة المقدمة في الندوة الإقليمية حول أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا (المسائل الأخلاقية في مجالات النشر العلمي) التي أقيمت في دولة الكويت على أهمية التحول إلى التحكيم الالكتروني لتخفيض المدة اللازمة للتحكيم، ونشر مجموعة أكبر من الأبحاث. حيث يتم التواصل مع المؤلفين والمحكمين والمحررين بالبريد الالكتروني، ويتم إرسال العمل ونماذج التحكيم وتعليماته إلى المحكم بالبريد الالكتروني، واستخدام التصحيح الالكتروني، وتقديم الملاحظات والتوصيات الكترونيا، والتخزين والمتابعة الالكترونية للأبحاث، واستخدام البرامج الخاصة بكتابة الأبحاث وتنسيقها من قبل المؤلفين. كما أن استخدام نظام تحكيم الكتروني يمكن أن يزيد عدد المحكمين المحتملين، لأنه بإمكان المحكمين في الدول الأخرى من المشاركة في التحكيم.

وأوصت بالفرز المبدئي للأبحاث المقدمة ورفض الأبحاث الضعيفة لتوفير وقت المحكمين ومجهودهم. وفي حالة عدم توفر عدد كاف من المحكمين، يفضل رفض الدراسات غير المكتوبة جيدا قبل إرسالها إلى المحكمين وتشجيع المؤلفين على تعديل البحث حسب الملاحظات وإعادة إرسال البحث للمجلة ،أما الأبحاث التي تعاني من مشكلات لغوية فيمكن تحويل المؤلف إلى مكتب ترجمة متخصص أو تشجيع المؤلف على عرض بحثه على متخصص لغته الأم لغة البحث سواء كانت العربية أو الانجليزية.

وسعت الدراسة الى مناقشه طرق ضبط الجودة في التحكيم العلمي للتمكن من الإرتقاء بمستوى الدوريات العلمية المتخصصة. من خلال عرض وظائف وأساليب التحكيم وسلبياته وكيفية التغلب عليها واقتراح التوصيات اللازمة للإرتقاء بمجمل عملية التحكيم.ويُقصد بالتحكيم Peer review or Re-fereeing، في الدوريات العلمية، تقييم المقالات المقدمة لتلك الدوريات وذلك لتقرير نشرها من عدمه.ويعد التحكيم آلية مقبولة للإعتراف بالأعمال العلمية ويؤسس لقاعدة الأسبقية في الأنشطة العلمية ويؤدي إلى التقدم في الأنشطة العلمية كما يؤدي إلى مكافأة البحوث الواعدة.

أساليب

ويرى عبد العاطي : أن ثمة أساليب متعددة لممارسة التحكيم، تختلف من دورية علمية إلى أخرى. ومن الأساليب المستخدمة في ممارسة التحكيم: قيام رئيس التحرير بمسؤولية التحكيم، أو يكون هو نفسه رئيس التحكيم ومحاطًا بعدد قليل للغاية من المستشارين (الذين يكوِّنون في العادة هيئة تحرير الدورية).أو الاعتماد على قائمة من المحكمين، حيث يعهد الوسط العلمي بمهمة الفحص النقدي إلى أفراد معينين لهم مكانتهم في تخصصاتهم، وهم بمثابة المصفاة التي تستبعد ما هو غير جدير بالنشر.وفي هذا الأسلوب الأخير عادة ما تسير عملية التحكيم وفقًا للخطوات التالية:

(١) يستعرض رئيس التحرير أصل المقالة من حيث صلاحية موضوعها وذلك في ضوء كل من الاهتمامات الموضوعية العادية للدورية، وطبيعة موضوع المقالة بالمقارنة بموضوعات أصول المقالات الأخرى التي يتلقاها في نفس الوقت ولذلك فإنه من الطبيعي أن نجد عددًا كبيرًا نسبيًا من أصول المقالات يتم ردها لمؤلفيها بسرعة نظرًا لأن رئيس التحرير قد رأى أن موضوعاتها لا تناسب دوريته.أي أن رئيس التحرير يقوم - بدايةً - بالتحكيم الأولي، وتحديد مدى جودة المقالة بصفة عامة، ومدى صلة موضوعها بتخصص الدورية.

(٢) يواجه رئيس التحرير بعد ذلك مهمة تحديد المحكمين المناسبين لمراجعة ما تبقى من مقالات، بعد المقالات المستبعدة آنفًا. وعادةً ما يتم هنا اختيار محكمين اثنين لكل مقالة.ويمكن أن يعد اختيار المحكمين من قبل رئيس التحرير، إذا أُسيء اختيارهم، من الجوانب غير الموضوعية في عملية التحكيم. وعلى العموم عادةً ما يقوم المحرر الرئيس للدورية باختيار المحكمين بناءً على مجموعة من العوامل، مثل: الألفة مع موضوع المقالة. والتنوع في تخصصات المحكمين، واختيار محكمين من ذوي الخبرات والاتجاهات النظرية المختلفة إلى حد ما. والتمكن من مهارات التحكيم. والأمانة وغيرها من الأخلاقيات ذات الصلة بالنشاط العلمي. وتوافر الوقت المناسب لدى المحكم.

(٣) إذا اتفق المحكمان على قبول أصل المقالة، أو رفضه، فإن مهمة رئيس التحرير حينئذ تكون يسيرة نسبيًا ما لم يكن رأيه مخالفًا لقرار التحكيم،حيث يمكنه في هذه الحالة إرسال أصل المقالة إلى محكم آخر، أو إحاطة المؤلف بأنه - على نقيض ما أوصى به المحكمان - قد انتهي لأسباب ما، إلى رأي مخالف. وهو موقف نادر على أية حال.

(٤) نادرًا ما تظل أصول المقالات التي يجيزها المحكمون ورؤساء التحرير كما هي دون مساس؛ حيث عادةً ما تتم التوصية بنشر المقالة بعد إجراء بعض التعديلات والتحسينات على أصل المقالة. وهنا على المحكم أن يقترح طبيعة تلك التعديلات والتحسينات المطلوبة لكي يأخذ أصل المقالة طريقه إلى النشر.

(٥) ويحظى أصل المقالة بالقبول في النهاية، وعادةً ما تمر عدة أشهر بعد ذلك قبل أن يرى المؤلف تجارب طباعة مقالته .

من ناحية أخرى، فإن من مقومات التحكيم المحايد أن يكون مجهَّل الطرفين double-blind refereeing، أي أن تكون هوية كل من المحكم والمؤلف غير معروفة لصاحبه إلا أنه في الحقيقة في الوقت الذي تكون هوية المحكم مجهولة للباحث، فإن هوية الباحث قد تكون معروفة للمحكم؛ وذلك إما من خلال سياق البحث نفسه أو من خلال الاستشهادات المرجعية الذاتية self-citations) في حالة ما إذا قام الباحث بالاستشهاد بأعماله بكثافة).

التأكيد على ضرورة الفرز المبدئي للأبحاث المقدمة ورفض الأبحاث الضعيفة لتوفير وقت للمحكمين

البيئة الإلكترونية

وحول التحكيم في البيئة الإلكترونية ومميزاته يذهب الدكتور إلى القول : أن الإنترنت أثرت تأثيرًا بالغًا في النشاط العلمي، ومن مظاهر هذا التأثير:

● زيادة فرص الوصول إلى الإنتاج الفكري من وإلى كافة أنحاء العالم، حيث عملت الإنترنت على إزالة الحواجز المكانية والزمانية أمام الوصول إلى المعلومات العلمية.

× إمكانية الوصول إلى كم هائل من مصادر المعلومات الإلكترونية المنشورة من قبل في صورة ورقية، أو قد لا تكون قد نشرت من قبل في صورة ورقية أو في أية صورة من الصور الأخرى، وقد لا تكون متاحة في المكتبات أو في غيرها من المرافق التي تعمل على إتاحة المطبوعات العلمية.

× زيادة سرعة بث المعلومات إلى المجتمعات العلمية على الشبكة العنكبوتية، وهو ما يُدعى بفورية النشر والبث والتوزيع.

× زيادة فرص التعاون بين الباحثين وبين بعضهم البعض في مختلف أرجاء العالم، وذلك عن طريق وسائل الاتصال الحديثة التي وفرتها العنكبوتية.

بقدر ما تكون هناك معايير واضحة وثابتة يتحقق الاطراد في التحكيم. ويمكن القول أن زيادة معدل عملية التحكيم (وبالتالي الإنتاج العلمي) مرتبط باستقرار ووضوح معايير التحكيم. وتتمثل معايير التحكيم في الآتي:

قيمة نتائج البحث. ومدى أصالة الأفكار محل التناول.وملاءمة منهج البحث وأساليبه. الاعتبارت القيمية والأخلاقية لنتائج البحث. ومدى جودة عرض البحث وأسلوب الكتابة. مدى توافق تصميم المقالة مع ما هو شائع من مقالات في نفس المجال.و صلة المقالة بالنطاق الموضوعي للدورية. ومنهجية المقالة. ومصداقية الأدلة العملية ودقتها. وأهمية المقالة بالنسبة للمجتمع العلمي. وسمعة المؤلف.

مشكلات وسلبيات

يرى بعض الباحثين أن عملية التحكيم غير جديرة بالثقة، وغير بناءة، ومتحيزة من عدة وجوه وتمت الإشارة إلى التناقضات الداخلية في هذه العملية بالقول: "لذكم هو التناقض في التحكيم العلمي بالدوريات: إن المشاركة المفتوحة للمعرفة من خلال النشر، تسبقها مداولات سرية بين قلة من العلماء الذين يعملون من خلال آلية يتم فيها الآتي:

حجب للمعلومات بصورة متعمدة.-معايير غامضة، وفي نفس الوقت مفروضة فرضًا على الباحثين.- من النادر أن يتعرضوا للمساءلة من قِبل المؤلفين".

وذكرت موسوعة ويكيبيديا خمس سلبيات للتحكيم العلمي يمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) أن عملية التحكيم بطيئة تستغرق اشهرا وأحيانا سنوات قبل أن يذهب البحث إلى المطبعة.

(٢) التحيز حيث يقوم المحكمون بنقد النتائج التي تعارض توجهاتهم وآراءهم ويتساهلون مع النتائج التي تتفق معها. وتجد الأبحاث التي تتفق مع توجهات النخبة طريقها إلى النشر، وتظهر في المجلات المرموقة ،أما الأبحاث ذات الأفكار الثورية فلا تنشر.

(٣) فشل التحكيم ويحدث عند نشر بحث يحتوي على أخطاء أساسية ظاهرة تقلل من أهمية النتائج.

(٤) فشل التحكيم في اكتشاف التزوير. وفي بعض الحالات لم تظهر حالات التزوير إلا بعد نشر البحث ومحاولة باحثين آخرين إعادة تطبيق إجراءات البحث نفسها وفشلوا في ذلك.

(٥) السرقات العلمية.

ولم يكتف الباحثون من جانبهم بهذا القدر، وإنما وجهوا أيضًا بعض الانتقادات الأخرى لعملية التحكيم مثل:استهلاك كثير من الوقت في عملية التحكيم، مما يؤدي إلى البطء في عملية النشر. والحقيقة أن من أكثر الشكاوى ترددًا في هذا السياق، الإدعاءات بأن هناك أعمالاً قد تأخر نشرها. وأن إجراءات التقييم عادةً ما تكون غير كافية.ويسمح التحكيم بتجاوزات غير مسؤولة من قبل بعض المحكمين. ويكبح التحكيم الابتكار في الأعمال العلمية.

برنامج لكل اليمنيين

خليل القاهري

من منطلق كون اليمن تعيش اليوم عصراً مختلفاً تماماً من حيث إتساع رقعة الإنجاز السياسي والتقدم العصري فإن هذا يقتضي بالضرورة مواكبة إعلامية متطورة تليق بعظمة التحول وينبغي ان يصبح معها الإعلام سباقاً وليس تابعاً أو مجرد ناقل على إستحياء،وهذا يعني أن يغدو إعلامنا خاصة المرئي وبعده المسموع موضع متابعة شديدة لدى كل يمني كما هو الحال مع المجتمعات الغربية التي رغم عدم شغور وقت كاف لديها للمشاهدة لكنها تحرص على تخصيص وقت ما للمشاهدة خاصة للبرامج ذات الصبغة العمومية بمعنى تلك التي تفرض متابعتها على كل الفئات العمرية،

● إذا حل على إعلامنا زمن تسأل فيه مواطنين تتنوع فئاتهم العمرية ومستوياتهم الثقافية والتعليمية وإتجاهاتهم السياسية عن موعد نشرات الأخبار في قنواتهم الفضائية،أو حتى إحدى تلك النشرات فيجيبون ب"لاأعرف" وعن شعار وموسيقا نشرة الأخبار فيجيبون بنفس الإجابة،أو عن أسماء أبرز مذيعي الأخبار ومقدمي البرامج والمحاورين أو عن أشهر برنامج لدى قنواتهم فتتوحد الإجابة كل مرة بعدم معرفتهم فإن هذا بالضرورة يشير إلى خلل كبير في البيئة الإنتاجية التلفزيونية وفي بروز فجوة كبيرة وخطيرة جداً بين إعلام البلد وتطلعات جيل اليوم التي إختلفت بنسبة ٢٠٠٪ عما كانت عليه بالأمس القريب جداً،فإما أن تلك الفجوة بسبب إبتعاد التلفزيون والإعلام عموماً وبقصد أو بغير قصد عن تلك التطلعات والرغبات أو بسبب طغيان خيارات الثورة الإعلامية العصرية سواء الفضائية أو مايسمى اليوم بالإعلام البديل"الإنترنت بكل نتاجاته المتسارعة،وبالتأكيد فإن السبب الأول يبدو الأقرب للإجابة وذلك لأن الإعلام الفضائي تحديداً يعيش حالة عزوف تام عن قضايا وهموم الشباب وحتى أطفال اليوم الذين لم تعد تغريهم مثلاً مسلسلات"الليث الأبيض وكاتولي،والسنافر وغيرها" كما كانت قبل عشر سنوات وليس قبل عقود،ثم إن حالة إنفصام تام تعيشها قنواتنا في ذاتها قبل أن تعيشها مع جيل اليوم،

● على سبيل المثال لم يعد جيل اليوم يهمه كثيراً الترتيب البروتوكولي للأخبار ولا مضمون جلسات البرلمان والشورى والحكومة بذلك التفصيل اللامنتهي في أخبار التلفزة لأنه قطعاً إن رغب في ذلك التفصيل فإن خيارات الصحافة المكتوبة والإليكترونية وغيرها تتيح له مايريد ومتى يريد وكيفما يريد،ولكنه كان يطمع فقط في خبر مقتضب متبوع بشرح أو تعليق أو تحليل مختص من خلال ضيف في الأخبار حتى عبرالهاتف لما وراء ذلك التفصيل ،،ولكن؟؟؟،بصريح العبارة نحن نحرص على إظهار صور الوزراء والبرلمانيين واحداً واحداً أكثر بمئات المرات من حرصنا على مضامين الأخبار وهذه عادة كل قنوات الدول ليس في اليمن فحسب ولكنها عادة لابد ان تستوعب متطلبات جيل اليوم وإلا ستستمر في حالة القطيعة والإنفصام المشار إليها سلفاً،،

● إبن اليمن من أقصاها إلى أقصاها ينبغي أن يجد ضالته على شاشاته سواء البرامجية أو الإخبارية،بمعنى أن يتفرغ كل القائمين على الإعلام لإنتاج حتى برنامج واحد أو نشرة إخبارية واحدة طوال اليوم بمستوى مهني عال تستحوذ على إهتمام كل اليمنيين في ساعة ذروة يعرض فيها اليمنيون جميعاً عن كل قنوات الدنيا ليتجهوا صوب قنواتهم التي تتوحد في بث تلك النشرة أو ذلك البرنامج الذي يستوعب كل مستجدات الشأن السياسي والإقتصادي والهم الوطني والشبابي وألوان الطيف السياسي والتوجهات الوطنية بمهنية عالية تجبر كل شاب يمني أو إمرأة او رجل او حتى كهل ومثقف وسياسي في كل بقعة في اليمن ريفاً وحضراً على المتابعة لقنوات اليمن في تلك الساعة اليومية أو حتى الساعتين وبدون ملل،حينها يمكن للدولة والحكومة أن توصل ماتريد وأن تتخلص من كثير من المشاكل بإقناع للكل حتى ولو بالجدل والحوار وسيغدو ذلك البرنامج برنامجاً لكل اليمنيين ولكن ليس على غرار برامج قنواتنا التي تهتم اليوم بولادة إمرأة لخمسة توائم وبمقتل طفل على يد والده و.....إلخ،على حساب متطلبات أمة وأجيال،ولعل برنامجاً بهذه الصورة سيغدو حديث الأمة اليمنية ولكن شريطة ألا ينشغل ساستنا والقائمون على الإعلام بالهم السياسي أولاً وأخيراً ونسيان قضايا أجيال تنزلق لتجعل من قنوات ومصادر كثيرة سبيلاً وحيداً "كيفما كان" لمعرفتها،والأهم من ذلك ألا تكون ميزانيته مليون ريال مثلاً والباقي "لجيوب الفاسدين" وأيضاً شريطة أن تروج له كل وسائل الإعلام من صحافة بكل أطيافها ،وإذاعة، وقبل ذلك التلفزة نفسها فالوطن اليوم يحتاج لإعلام بحجمه ولرسالة إعلامية تواكب تغيرات العصر،وليست مراعية لمتطلبات"الجيوب" ،فتخيلوا مثلاً أن برنامجاً بتقنية عالية يتطلب ميزانية خمسين مليون ريال شهرياً غير خاضعة للنسب والضرائب والإستقطاعات يمكن أن يحل مشاكل بلد بأكمله،،ولكن "لقد ناديت لو أسمعت .....،، فمتى؟؟؟